بيان مرتبة الحديث، ومكانة التخريج بين سائر العلوم

بحث في مادة التخريج

الأستاذ/ عبد الفتاح ايت بلخير
قسم: الحديث
كلية:العلوم الإسلامية
جامعة المدينة العالمية
شاه عليم-ماليزيا
AC222@.mediu.edu.my

خلاصة البحث : هذا البحث يدرس لنا مسألة بيان مرتبة الحديث أثناء التخريج العلمي ،وأن الباحث غير ملزوم به وإنما هو عمل مكمل وثمرة التخريج، ويوضح لنا أيضا أن الهدف الأساسي للتخريج أن يذكر أين يوجد الحديث؟ في أي كتاب؟ وفي أي باب؟ وفي أي جزء؟ وفي أي صفحة؟ فإذا ذكر المخرج الحكم على الحديث يكون قد أتى بفائدة عظيمة

مفاتيح البحث : مكانة التخريج بين سائر العلوم - بيان مرتبة الحديث أثاء التخريج - ثمرة التخريج

I. المقدمة

مما ينبغي للباحث في مختلف العلوم الإسلامية أن يعلمه ،كون التخريج لا يلزمه بذكر درجة الحديث من حيث الصحة والضعف والحسن،وإنما يقتصر على تخريج الحديث طبقا لمنهج المحدثين المتأخرين الذين جعلوا له ضوابط يجب أن تحترم.والقاعدة تقول من أسند لك فقد أحالك .

II. موضوع المقالة

وهناك سؤال آخر: هل يشترط في التخريج بيان مرتبة الحديث، يعني: هل لا بد من أن يحكم المخرج للحديث عليه فيقول: صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا؛ هل هذا عمل أساسي في التخريج؟

أقول: هذا عمل مكمل وهي ثمرة التخريج، لكن الهدف الأساسي للتخريج أن يذكر أين يوجد الحديث؟ في أي كتاب؟ وفي أي باب؟ وفي أي جزء؟ وفي أي صفحة؟ فإذا ذكر المخرج الحكم على الحديث يكون قد أتى بفائدة عظيمة؛ لكن الحكم على الحديث غير التخريج، بمعنى: أن الحكم على الحديث يحتاج إلى دراسة السلسلة؛ فهو بهذا يخضع لعلم مصطلح الحديث وعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل، أما التخريجُ فمهمته الإشارةُ إلى موطن الحديث في كتب الحديث، فإن ذكر الحكم على الحديث كان ذلك شيئًا طيبًا وجميلًا، لكنه زائد على التخريج.

قلت في ذلك: إن الحكم على الحديث وبيان درجته من الصحة وغيرها من الحسن أو الضعف ليس عملًا أساسيًا في التخريج؛ وإنما هو عمل مكمل للفائدة يؤتَى به عند الحاجة؛ فمهمة التخريج عزو الحديث إلى موطنه الأصلي ونسبته إلى الكتاب الذي أخرجه، أما بيان الرتبة فهذا عمل آخر يعتمد أساسًا على دراسة الأسانيد والقيام بالترجمة لكل راوٍ من رواة الحديث، ثم يكون الحكم على الحديث بناء على تلك الدراسة للأسانيد.

قال الشيخ علي بن نايف الشحود :

" فإن تخريج الحديث ودراسة إسناده ومتنه أمرٌ من الأهمية بمكان كبير، وذلك أن الحديث دِينٌ تعبَّدنا اللهُ بما فيه من أمر ونهي، وحظر وإباحة، ومن ثم فلا يليقُ بمسلم فضلا عن طالب علم- أن يستشهدَ بأيّ حديث، أو يرويه إلا بعد معرفة مَن رواه من الأئمة، وما درجتهُ من الصحَّة أو الحسن أو الضعف.

ويؤكدُ ذلك عدةُ أمور:

أولا: قول الله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} (١)

فمن نسب الحديث إلى رسول الله --صلى الله عليه وسلم دون تخريج ومعرفة بمرتبته، فقد قفا ما ليس له به علم، ومن ثم وقع في المحذور.

وثانيها: ما رواه مسلم عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قالاَ: **قَالَ رَسُولُ** ـ -صلى الله عليه وسلم- : ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّى بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)) صحيح مسلم

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ --صلى الله عليه وسلم، قَالَ: ((كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)) " -انظر كتاب المفصل في أصول التخريج-

قال الإمام ابن حنبل-رحمه الله-:

" **أَخْبَرَنَا عَبْدُ** ـ **بْنُ مُحَمَّدٍ الأَزْدِيُّ، قَالَ:** حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: **حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ** سُلَيْمَانَ، قَالَ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ:** حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ -صلى الله عليه **وسلم قَالَ:** ((مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))

أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى السِّخْتِيَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: **قَالَ رَسُولُ** ـ --صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ))

أَخْبَرَنَا ابْنُ زُهَيْرٍ بِتُسْتَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِشْكَابٍ، قَالَ: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ الْمَدَائِنِيُّ، قَالَ:** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، **قَالَ: قَالَ رَسُولُ** ـ --صلى الله عليه وسلم: ((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا، أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ))

:ذِكْرُ إِيجَابِ دُخُولِ النَّارِ لِمُتَعَمِّدِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ --صلى الله عليه وسلم

أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، قَالَ: **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ **مَالِكٍ، أَنَّ النبي** --صلى الله عليه وسلم، قَالَ: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ **النار**)). (٢)

قال الشيخ الشحود:

" فمن نسبَ الحديث إلى رسول الله --صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرفُ مصدره، ولا يعلم مرتبته فإنه يستحقُّ دخولَ النار، ومعلومٌ أن من يستحقُّ دخول النار هو تارك الواجبَ أو **مرتكبُ الحرام**

والقاعدةُ الشرعية المشهورة: "مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ"، **وعدم الكف على رسول** --صلى الله عليه وسلم واجبٌ، ولا يتمُّ ذلك إلا بتخريج الحديث ومعرفة مرتبته، وعليه فتخريجُ الحديث واجبٌ.

ولاشك أن تخريج الحديث يعدُّ أمانة علمية أيضًا، إذ أنه -كما هو مقرر في المنهجية العلميةِ- يتعيَّنُ على الباحث نسبة الأقوال إلى صاحبه، وذكرُ المصادر والمراجع المعتمدة في **نقل تلك الأقوال**

فإذا كان هذا مطلوبًا في حقِّ أقوال عامة الناس، فما بالنا بالنسبة لمن أقواله وأفعاله وتقريراته -صلى الله عليه وسلم- تشريعٌ؟

فمن الأمانة العلمية أن نخرِّجَ الحديث ونبينَ مرتبته مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في ذلك، وإذا كان في عصور الرواية لا ينسبُ الحديث إلى رسول الله --صلى الله عليه وسلم، إلا بذكر إسناده، واشتهرتْ في تلك العصور المقولة الآتية: "الإسْنَادُ مِنَ الدِّين **وَلَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ**".

ففي عصرنا هذا يعتبرُ تخريجُ الحديث هو إسنادُن، ولذا فما أحوجَنا في هذا العصر إلى المقولة الآتية: "تخريج الحديث من الدِّين، ولولا التخريجُ لقال من شاء ما شاء " -**انظر** كتاب المفصل في اصول التخريج-

أما مكانة التخريج بين سائر العلوم :

فإن كل مشتغل بالعلوم الشرعية؛ لا سيما علم الحديث، عليه أن يعرف فن التخريج؛ بل وعليه أن يتقن ذلك الفن؛ إذ لا يقبل محدث ألا يعرف كيف يهتدي إلى مصدر الحديث الأصلي، كما أنه لا يسوغ لمن يشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها أن يستشهد بأي حديث أو يرويَه **إلا بعد** معرفة من رواه من العلماء والمصنفين في كتابه مسندًا.

يقول الشيخ الشحود:
" وهذه المادة؛ مادة التخريج ودراسة الأسانيد هي -في الحقيقة- مادة شيقة وعملية، وفيها دربة وممارسة، وتعوُّدٌ على فتح كتب التراث، والتعامل معها مباشرة بلا واسطة، ومادة التخريج إذا تعامل معها الإنسان بهذه الطريقة، وبذل له، وصبر عليها؛ فإنه يسعدُ، ويحصل على كم هائل من المعلومات التي لم تكن على باله حين البحث وحين المشاركة "-
انظر المفصل في أصول التخريج-

المصادر والمراجع

١- علي نايف الشحود المفصل في أصول التخريج، دار النشر : دار ابن حزم - لبنان / بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م الطبعة : الأولى.
٢- **الإمام مسلم**-"المسند الصحيح"-دار النشر بيروت-**طبعة٢٠٠٨م**